

## نموذج (IS-LM-BP) في ظل سعر الصرف المرن

في نموذج اقتصادي يعتمد نظام سعر الصرف المرن يكون لسعر الصرف دور أساسي في التحكم في عرض العملة الأجنبية والطلب عليها وضمان التساوي بينهما، لتحقيق توازن ميزان المدفوعات دون تدخل الدولة (البنك المركزي)، وهذا عكس ما رأيناه في حال الاعتماد على نظام سعر الصرف الثابت.

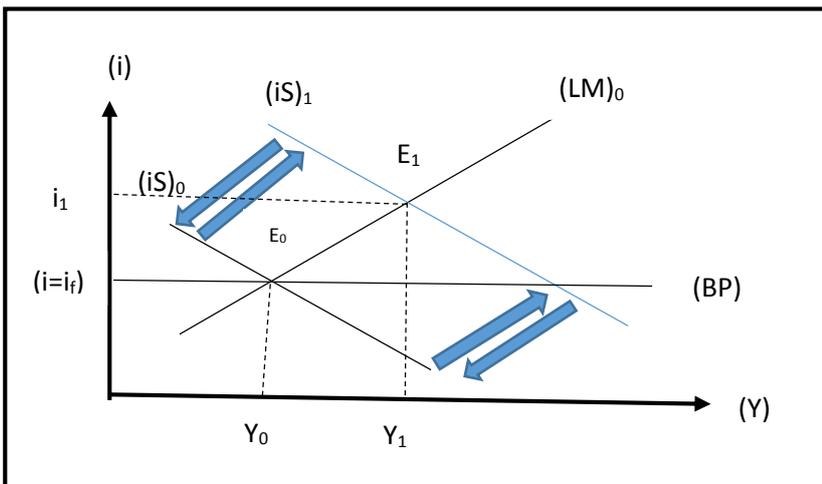
يضمن سعر الصرف المرن (العائم) تصحيح الاختلالات التي تنتج عن اتباع الحكومات لسياسات مالية أو نقدية، من خلال ارتفاعه أو انخفاضه حسب طبيعة السياسة المنتهجة. وتجدر الإشارة إلى أن تصحيح الاختلالات يكون عن طريق انتقال منحنى (BP) و (IS) يمينًا أو شمالًا، مع ثبات منحنى (LM)، ويتحقق التوازن الداخلي والخارجي في نفس الوقت عند نقطة واحدة تمثل نقطة تقاطع المنحنيات الثلاثة. ويمكن توضيح آثار السياسة المالية والنقدية في النموذج، من خلال العناصر التالية:

### أولاً: أثر السياسة المالية في التوازن

يمكن التمييز بين حالتين: حالة الحركة التامة لرؤوس الأموال، وحالة الحركة غير التامة لرؤوس الأموال:

#### 1- أثر السياسة المالية في التوازن في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال:

في هذه الحالة تكون أسعار الفائدة المحلية والأجنبية متساوية ( $i=i_f$ )، ويكون منحنى ميزان المدفوعات (BP) أفقي، وبالتالي في حالة اتباع الحكومة لسياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق الحكومي والتحويلات أو خفض الضرائب)، فإن منحنى  $(IS)_0$  سينتقل نحو اليمين  $(IS)_1$ ، وتنتقل معه نقطة توازن سوق السلع وسوق النقد في المدى القصير في نفس الإتجاه، بسبب ثبات منحنى (LM)، أي تنتقل من  $(E_0)$  إلى  $(E_1)$ ، فيرتفع الدخل الوطني من  $(Y_0)$  إلى  $(Y_1)$ ، وبما أن هذه النقطة تقع أعلى منحنى (BP)، فهذا يعني حدوث فائض في ميزان المدفوعات، بسبب ارتفاع سعر الصرف، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الواردات وتراجع قيمة الصادرات، وبالتالي يتراجع منحنى (IS) نحو اليسار، ويستمر التراجع مع انخفاض سعر الصرف، حتى نعود إلى وضعية التوازن الابتدائية وذلك في المدى الطويل. والشكل التالي يلخص ما حدث بهذا النموذج الاقتصادي: - الشكل 01: أثر السياسة المالية التوسعية في التوازن في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال



## 2- أثر السياسة المالية في التوازن في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال:

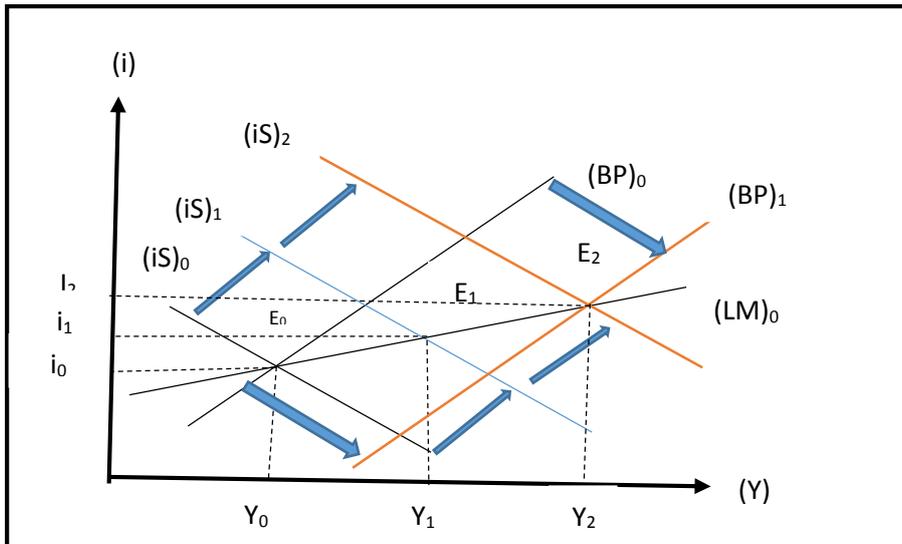
يمكن التمييز بين وضعيتين:

### أ- في حالة كون منحنى (BP) يقع أعلى منحنى (LM):

في هذه الحالة تكون أسعار الفائدة المحلية والأجنبية غير متساوية، ويكون منحنى ميزان المدفوعات (BP) مائل وأقل تأثراً بتغيرات أسعار الفائدة مقارنة بمنحنى (LM)، وبالتالي في حالة اتباع الحكومة لسياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق الحكومي والتحويلات أو خفض الضرائب)، فإن منحنى  $(IS)_0$  سينتقل نحو اليمين إلى  $(IS)_1$ ، وتنتقل معه نقطة توازن سوق السلع وسوق النقد في المدى القصير في نفس الإتجاه، بسبب ثبات منحنى (LM)، أي تنتقل من  $(E_0)$  إلى  $(E_1)$ ، فيرتفع الدخل الوطني من  $(Y_0)$  إلى  $(Y_1)$ ، وبما أن هذه النقطة تقع أسفل منحنى  $(BP)_0$ ، فهذا يعني حدوث عجز في ميزان المدفوعات، لذلك يميل سعر الصرف إلى الإنخفاض من أجل إعادة التوازن من جديد، فينتقل منحنى (BP) نحو اليمين، فتزيد الصادرات مقابل انخفاض الواردات، فينتقل منحنى  $(IS)_1$  نحو اليمين حتى يصل إلى  $(IS)_2$ ، وتستمر حركة المنحنيين حتى يتقاطعا مع منحنى  $(LM)_0$  في نقطة واحدة تمثل نقطة التوازن في المدى الطويل، وهي النقطة  $E_2$ ، حيث يكون الدخل الوطني عند  $(Y_2)$ ، وسعر الفائدة عند مستوى  $i_2$ ، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 02: أثر السياسة المالية التوسعية في نقطة التوازن في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال

(منحنى (BP) أكثر ميلاً من منحنى (LM))

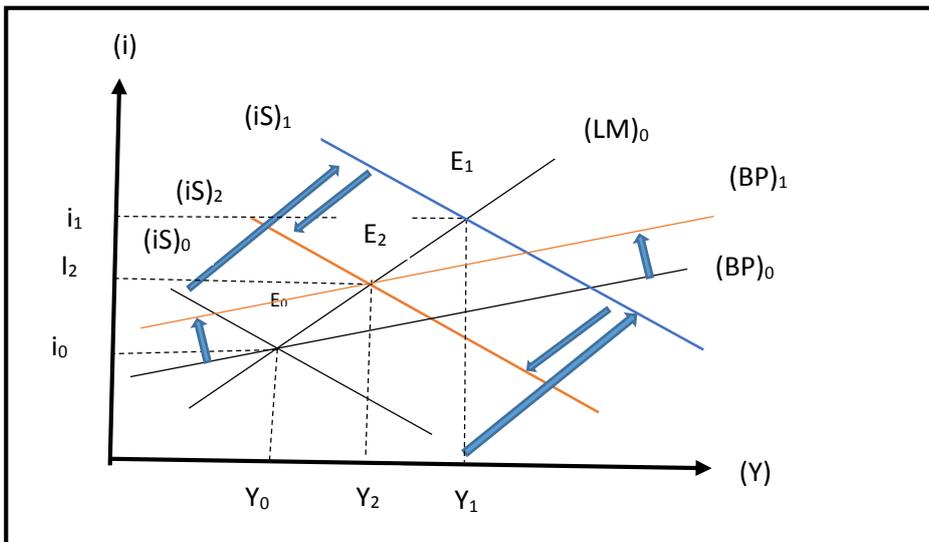


ب- في حالة كون منحنى (BP) يقع أسفل منحنى (LM):

في هذه الحالة تكون أسعار الفائدة المحلية والأجنبية غير متساوية، ويكون منحنى ميزان المدفوعات (BP) مائل، وأكثر تأثراً بتغيرات أسعار الفائدة مقارنة بمنحنى (LM)، وبالتالي في حالة اتباع الحكومة لسياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق الحكومي والتحويلات أو خفض الضرائب)، فإن منحنى  $(IS)_0$  سينتقل نحو اليمين إلى  $(IS)_1$ ، وتنتقل معه نقطة توازن سوق السلع وسوق النقد في المدى القصير في نفس الإتجاه، بسبب ثبات منحنى (LM)، أي تنتقل من  $(E_0)$  إلى  $(E_1)$ ، فيرتفع الدخل الوطني من  $(Y_0)$  إلى  $(Y_1)$ ، وبما أن هذه النقطة تقع أعلى من منحنى  $(BP)_0$ ، فهذا يعني حدوث فائض في ميزان المدفوعات، لذلك يميل سعر الصرف إلى الإرتفاع من أجل إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات من جديد، فينتقل منحنى  $(BP)_0$  نحو الأعلى، فيؤدي ذلك إلى انخفاض الصادرات مقابل ارتفاع الواردات، فيتراجع منحنى  $(IS)_1$  نحو الخلف حتى يصل إلى  $(IS)_2$ ، وتستمر حركة المنحنيين حتى يتقاطعا مع منحنى  $(LM)_0$  في نقطة واحدة تمثل نقطة التوازن في المدى الطويل، وهي النقطة  $E_2$ ، حيث يكون الدخل الوطني عند  $(Y_2)$ ، وسعر الفائدة عند مستوى  $(i_2)$ ، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 03: أثر السياسة المالية التوسعية في نقطة التوازن في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال

(منحنى (BP) أكثر ميلاً من منحنى (LM))



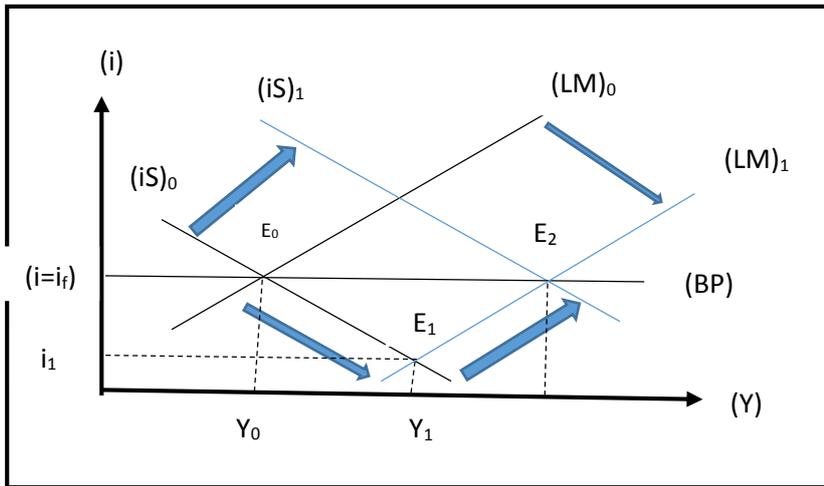
## ثانيًا: أثر السياسة النقدية في التوازن

تؤدي السياسة النقدية إلى انتقال منحنى (LM) نحو اليمين أو الشمال بحسب طبيعتها، فيختل التوازن العام، مما يستوجب تحرك منحنى (BP) ومنحنى (IS) من أجل تحقيق التوازن من جديد. ونميز بين حالة الحركة التامة لرؤوس الأموال، والحركة غير التامة، هذا يوضحه العنصرين التاليين:

### 01- أثر السياسة النقدية في التوازن في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال:

في هذه الحالة تكون أسعار الفائدة المحلية والأجنبية متساوية ( $i=i_f$ )، ويكون منحنى ميزان المدفوعات (BP) أفقي، وبالتالي في حالة اتباع الحكومة لسياسة نقدية توسعية (زيادة عرض النقود، فإن منحنى  $(LM)_0$  سينتقل نحو اليمين  $(LM)_1$ )، وتنتقل معه نقطة توازن سوق السلع وسوق النقد في المدى القصير في نفس الإتجاه، من  $(E_0)$  إلى  $(E_1)$ ، فيرتفع الدخل الوطني من  $(Y_0)$  إلى  $(Y_1)$ ، وبما أن هذه النقطة تقع في الجهة السفلى من منحنى (BP)، فهذا يعني حدوث عجز في ميزان المدفوعات، بسبب انخفاض سعر الصرف، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات مقابل تراجع قيمة الواردات، وبالتالي ينتقل منحنى  $(IS)_0$  نحو اليمين، ويستمر في الانتقال، حتى يصل إلى  $(IS)_1$ ، وذلك في المدى الطويل، حيث تتقاطع المنحنيات الثلاثة عند النقطة  $(E_2)$ ، التي توافق دخل وطني أكبر  $(Y_2)$ ، مع ثبات سعر الفائدة. والشكل التالي يلخص ما حدث بهذا النموذج الاقتصادي:

-الشكل 04: أثر السياسة النقدية التوسعية في التوازن في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال



## 02- أثر السياسة النقدية في التوازن في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال:

في هذه الحالة تكون أسعار الفائدة المحلية والأجنبية غير متساوية، ويكون منحنى ميزان المدفوعات (BP) مائل، وبالتالي في حالة اتباع الحكومة لسياسة نقدية توسعية (زيادة عرض النقود)، فإن منحنى  $(LM)_0$  سينتقل نحو اليمين إلى  $(LM)_1$ ، وتنتقل معه نقطة توازن سوق السلع وسوق النقد في المدى القصير في نفس الإتجاه، من  $(E_0)$  إلى  $(E_1)$ ، فيرتفع الدخل الوطني من  $(Y_0)$  إلى  $(Y_1)$ ، مقابل انخفاض أسعار الفائدة المحلية من  $(i_0)$  إلى  $(i_1)$  وبما أن هذه النقطة تقع في الجهة السفلى من منحنى (BP)، فهذا يعني حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف، لإعادة التوازن، فينتقل منحنى ميزان المدفوعات نحو اليمين، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات مقابل تراجع قيمة الواردات، وبالتالي ينتقل منحنى  $(IS)_0$  نحو اليمين، ويستمر المنحنيين في الانتقال، حتى يصل إلى  $(IS)_1$  و  $(LM)_1$ ، وذلك في المدى الطويل، حيث تتقاطع المنحنيين مع منحنى  $(BP)_1$  عند النقطة  $(E_2)$ ، التي توافق دخل وطني أكبر  $(Y_2)$ ، مع سعر فائدة  $(i_2)$ . والشكل التالي يلخص ما حدث بهذا النموذج الاقتصادي:

- الشكل 05: أثر السياسة النقدية التوسعية في التوازن في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال

